

١٠٧ انما هو في غير الواجب الا ان يستقيم
المتن فانه يجوز عدم كسر الالف في ح

لان ما صدرية لا تدل الاعمال الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا غير ما فعلين وفعالها
مضمرة والمستثنى بعد ما مفعول به فوجب نصب تعقل جازة القوم ما خلا زيدا او ما عدا زيدا
اي ما خلا بعضهم زيدا او ما عدا زيدا اي جازة القوم ولو لبعضهم زيد لا موضع الحال وهو مفعول
اي خاليا بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى بعد ليس فلا يكون لاشتمالها على
ناقض السرها مضمرة فيهما والمستثنى بعد فيهما ويجب نصب ضميرها فوجب
تقول جازة القوم ليس زيدا او لا يكون زيد اي ليس بعضهم زيدا او لا يكون بعضهم
زيدا **قوله** ويجوز نصب التعجب وبتنزيل البدل الى ويجوز نصب المستثنى وبتنزيل البدل
عن المستثنى منه فيما بعد الا ان كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه
كورا نحو جازة القوم الا زيدا به وضمه فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء لان
البدل او من النصب لان البدل لا يكتفى فيه والنصب فيه تكلف ويؤثر فيه
بالفعل وانما قال في كلام غير موجب لانه لو كان في كلام موجب لم يجر البدل
كما تنزه مواضع وجواب النصب وانما قال وذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى
منه مذكورا لم يكن من هذا اليل بل انما على حسب العوامل كما يجيء في مثال ما يجوز
النصب وبتنزيل البدل من واو فعلوا ونصب على المستثنى **قوله** يوجب على حسب
العوامل اه اي ويوجب المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذ كان المعنى منه
غير مذكورا وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب لصحة المعنى ولم يمتري
الموجب لعدم صحة المعنى مثلا ما ضربت الازير فان اقتضى العامل المقدم التفاعل
ترفع ما بعد الا بان يكون فاعلا نحو ما جازة الازير ان اقتضى العامل المفعول به
نصب مفعول به ما ضربت الازير وان اقتضى العامل المصدر نصب كونه مصدرا

ما ضربت الاضرب وكذلك في سائر الاشياء ويستعمل منه **قوله** الا ان يستقيم
المستثنى من قو وهو في غير موجب اي عدم ذلك كالمستثنى منه في الالفك ايضا نحو
قولاك فراءت الا يوم الجمعة يجوز ان يقرأ بكل يوم الا يوم الجمعة **قوله** ومن ثم لم يجر ما زال
الا عالما ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجر ان يقال ما زال زيد الا
عالم الا زال للتعجب والالتفات فيكون ما زال لا يثبت لان النفي اذا دخل النفي افاذا الا
فصاعقت زيدا لانه عالما وهو غير جائز لانه **قوله** واذا انقضى البدل على المنظر فعلى
الموضع اذا انقضى البدل ابدال المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال
تعيين البدل من موضع المستثنى منه ويجوز ما جاز من احد الا زيدا فانه يجوز نصب زيد
على الاستثناء ويجوز رفعه على البدل من محل احد لاس لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ احد
لكان من معذر ابدال الاقيه لان البدل يتكبر العامل فيكون تقديره جاز من زيد بغيره
زيادة من الاشياء وهو غير جائز عند سيبويه وانما قال في قول لان من التزم ابدال اشياء
واذا بطل ابدال من لفظ احد تعيين ابدال من احد لان محله بان فاعل ما جاز من زيد
لما كسر النفي وكذلك لا حد فيها الا انه وفان عرو الا يجوز ابدال من لفظ احد لانه لو ابدل من
لفظ لزم تقديره لا عاملة بعد الا وهو غير جائز وكذلك كان ما زيد شيئا الا شيئا من الشيء
لا يجوز ابدال من لفظ الشيء للاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقديره ما عاملة بعد الا وهو
غير جائز لانه ما ولا لا تقديره ان عاملين بعد الا ان فاعله قد انتقض بالا فاذا دخل بطل علمها
لشئها انما يعملان لا بطل النفي لانه انما يعملان لا اجل من بهما ليس وان من حيث
النفي فاذا انتقض النفي بطل من بهما ليس وان واذا بطل المشبهة ليس وان بطل
علمها **قوله** بخلاف ليس زيد شيئا اي لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا بخلاف ليس زيد

ما ضربت